الربحية في المصارف بين الأداء والمخاطر

مقدمة:

في إطار سعي اللجنة لتحديد المجالات الرئيسية التي يمكن التطرق إليها، فإن موضوع "الربحية في المصارف" يعتبر من المواضيع الهامة في مجال الرقابة والتفتيش على المصارف. وتنبع أهمية الربحية في المصارف بعلاقتها مع الأداء والمخاطر. ومن هنا جاءت هذه الورقة لتلقي الضوء على هذا الموضوع الهام.

ويعتبر موضوع الربحية أحد أهم عناصر تقييم الوضع المالي للمصارف ويتأثر مستوى الربحية مباشرة بمستوى كفاءة الإدارة ودرجة متانة ودقة نظام الضبط الداخلي. فالاستراتيجية المنتجة الفعالة تكون بفعل إدارة جيدة، كما أن وجود نظام فعال ودقيق لإدارة المخاطر يساند الإدارة الجيدة في رفع مستوى الربحية. ومما لا شك فيه أن جميع أنواع المخاطر المصرفية لها تأثير مباشر بحسب مقدارها على ربحية المصرف. ولعل الإفصاح الدقيق والكافي عن مؤشرات الربحية ومدى تأثير المخاطر المعنية على ربحية المصرف هو أكبر دليل أيضاً على شفافية الإدارة ونظرتها المستقبلية.

1. العلاقة بين هيكل الميزانية وحساب النتائج

يعكس حساب النتائج الوضع المالي للمصرف حيث أن هيكل الموجودات والمطلوبات من حيث درجة السيولة فضلاً عن العلاقة بين معدلات الفوائد المختلفة تحدد صافي الإيرادات من الفوائد. كما وأن تركيبة توزيع الودائع تحتم اختيار الموجودات ومن ثم حجم الأعباء التشغيلية من غير الفوائد. وإن امتلاك مؤسسات تابعة غير مالية يزيد من الإيرادات من غير الفوائد ولكنه يرفع غالباً الأعباء التشغيلية من الطبيعة المذكورة.

وبشكل عام، فإن صافي الإيرادات من الفوائد يتغير عندما يتغير تركيب أو حجم الموجودات والمطلوبات. ومن ناحية أخرى، وحتى إذا كانت تركيبة المحفظة لا تتغير، فإن متوسط مردود الموجودات والأعباء من الفوائد قد يرتفع أو ينخفض بفعل التغيرات في معدلات الفوائد وآجال الأدوات المعنية.

وهذه التركيبة في الميزانية تنعكس في حساب النتائج على الإيرادات والأعباء التشغيلية الأخرى من غير الفوائد وعلى مؤونات الديون المشكوك بتحصيلها. كما وأنه بقدر ما يكبر حجم تسليفات المصرف يكبر معها حجم النفقات العامة وحجم المؤونات.

وهذا هو في واقع الأمر، حال المصارف التي تتوسع في القروض الاستهلاكية والقروض الصغيرة التي يصار إلى تسديدها وفق برامج تقسيط معينة والتي تترافق مع التوسع في ارتفاع أكلاف التجهيزات والفروع بهدف استقطاب المودعين. أما المصارف التي تملك مؤسسات تابعة غير مالية، فإن حجم إيراداتها من غير الفوائد يزداد وبشكل عام. كما وأن فهم بنية الأعباء التشغيلية للمصرف ضروري لتقييم مستوى هذه الأعباء والحصة التي تتعلق بالموظفين من هذه الأعباء ولمعرفة طبيعة النشاطات التي يمارسها.

2. العلاقة بين المخاطر والربحية

2-1 الاهتمام المتنامي بالعلاقة بين المخاطر والربحية

من المعروف أن الائتمان يشكل في معظم المصارف الجزء الأكبر من نشاطاتها. فكان من الطبيعي أن تحظى مخاطر الائتمان بالاهتمام الأول من قبل المصارف والسلطات الرقابية، وهو ما كان على سبيل المثال محور الاتفاق الأول في عام 1988 على مستوى لجنة بازل حول كفاية رأس المال ومخاطر السيولة التي قد تؤثر في أرباحها، بفعل الصعوبة التي قد يواجهها المصرف عند الحاجة إلى السيولة للحصول عليها بكلفة معقولة سواء عن طريق تصفية بعض موجوداته أو الاقتراض من السوق. ومن المخاطر المؤثرة أيضاً المخاطر التشغيلية التي تتولد من عجز المصرف عن ضبط أعبائه المباشرة وهفوات الموظفين أو ما شابه ذلك.

وتتعرض المصارف أيضاً إلى أنواع أخرى من المخاطر المؤثرة ومنها تلك المعروفة بمخاطر السوق. ومن هذه المخاطر، السوق ومخاطر القطع ومخاطر الفوائد ومخاطر تداول الأسهم والسلع.

وتحظى هذه المخاطر كما تحظى وسائل رصدها وتداركها بالاهتمام الواسع من قبل المصارف والسلطات الرقابية في العالم. كما وأن لجنة بازل للرقابة المصرفية من خلال تعديل الاتفاق حول كفاية رأس المال ومن خلال التوصيات التي رفعتها عبر الوثائق التي أصدرتها تباعاً، دفعت بقوة في هذا الاتجاه.

2-2 تأثير مخاطر الائتمان على الربحية

طبقت في بعض المصارف الكبرى في العالم منذ ما يزيد عن عقد من الزمن نماذج مقاربة احصائية لقياس مخاطر الائتمان التي يمكن أن يواجهها المصرف لدى منحه قروضاً إلى زبائنه، حيث تعمل تلك النماذج على قياس مخاطر الائتمان للمحفظة الائتمانية

وفق معطيات وافتراضات معينة يحددها المصرف المعني سلفاً من واقع تعاملاته السابقة. ويهدف هذا الأمر بصورة أساسية إلى تحديد مدى تأثير القروض الممنوحة على ربحية المصرف.

3. طرق قياس المخاطر

3-1 تأثير مخاطر الفوائد على الربحية

تقيس مخاطر الفائدة في الدرجة الأولى مدى تأثر أرباح المصرف في المدى القصير ومدى تأثر قيمته الاقتصادية في المدى الطويل، بالتغيرات في بنود الموجودات والمطلوبات وخارج الميزانية الناتجة عن التغيرات في معدلات الفوائد والتي تعهد مهمتها بإدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف«

3-2 مخاطر السوق في محفظة المتاجرة

تعمل المصـارف الدولية على قياس أنـواع محددة من مخـاطر السوق وكذلك مخاطر الإقراض الكامنة في محافظ المتاجرة التي تتداول بها وذلك من خلال احتساب ما هو معروف بعبارة "القيمة المعرضة للمخاطر" وهي تستعين هنا أيضاً بالأدوات الإحصائية للتمكن من تحديد المستوى من الخسائر الناتجة عن المخاطر التي يتوقع تجاوزها في المراكز المحتفظ بها حالياً وذلك خلال فترة زمنية محددة.

4. نسـب الربحيـة

يجد المعنيون والمهتمون بأداء المصارف في الدول التي لا تتمتع عموماً بأسواق مالية منظمة ونشطة وذات سيولة عالية، في نسب الربحية، أدوات بديلة عن مؤشرات السوق لقياس الأداء المصرفي، بحيث يستندون إلى هذه النسب مع غيرها من النسب المعمول بها في التحليل المالي في المصارف من أجل إقرار ما يرونه مناسباً في تعاملهم مع المصرف المعني.

4-1 قواعد احتساب واستعمال نسب الربحية

ينبغي، عندما يتعلق الأمر باحتساب نسب الربحية أن يتم احتسابها وفقاً للمكونات المتعارف عليها، أن تكون القيم في المقام على أساس متوسطات الأرصدة وأن تكون هذه النسب قابلة للمقارنة، وعلى سبيل المثال المقارنة بين فترات مختلفة ومع المصارف ذات الحجم والنشاط المماثل.

2-4 نسب الربحية الرئيسية

1) نسبة العائد على حقوق المساهمين (ROAE)

$$= \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{متوسط حقوق المساهمين}}$$

تقيس هذه النسبة معدل العائد للمساهمين، أي معدل الربح الصافي الذي يجنيه المساهمون من استثمار أموالهم في البنك، وبمعنى آخر هو مردود مخاطرتهم في توظيف أموالهم في البنك. وتدل هذه النسب على مدى كفاءة إدارة المصرف في توظيف أموال المساهمين.

2) نسبة العائد على الموجودات (ROAA):

$$= \frac{\text{صافي الأرباح}}{\text{متوسط الموجودات}}$$

وتدل هذه النسبة على مدى كفاءة إدارة المصرف في استخدام وإدارة الموجودات.

وبالربط بين هاتين النسبتين، وكما يستدل من الملحق، يمكن الاستنتاج أن عائد البنك على حقوق المساهمين يتأثر بشكل كبير بكيفية تمويل موجودات البنك وطريقة تمويلها.

3) نسب قياس فعالية النشاطات التشغيلية:

1- نسبة صافي الهامش من الفوائد على متوسط الموجودات (NET INTEREST MARGIN).

$$= \frac{\text{الفوائد المقبوضة ناقصاً الفوائد المدفوعة}}{\text{متوسط الموجودات المنتجة للفوائد}}$$

أو

$$\text{متوسط الموجودات}$$

تقيس هذه النسبة قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أنشطته الأساسية.

2- نسبة صافي الهامش من الإيرادات التشغيلية الأخرى على متوسط الموجودات (NET NON-INTEREST MARGIN)

$$= \frac{\text{الإيرادات التشغيلية الأخرى ناقص الأعباء التشغيلية الأخرى}}{\text{متوسط الموجودات}}$$

تشير هذه النسبة إلى مدى نجاح البنك في تحقيق إيرادات من نشاطات غير "تقليدية".

3- نسبة صافي الهامش من الإيرادات التشغيلية الإجمالية على متوسط الموجودات
(NET NON-INTEREST MARGIN)

$$= \frac{\text{مجموع الإيرادات التشغيلية الإجمالية ناقص مجموع الأعباء التشغيلية الإجمالية}}{\text{متوسط الموجودات}}$$

تدمج هذه النسبة النسبتين مع السابقتين 1 و 2 لتعطي صورة متكاملة عن أداء المصرف على مستوى أنشطته التشغيلية الإجمالية.

4- نسبة صافي العائد قبل العمليات الاستثنائية على متوسط الموجودات
(NET RETURN BEFORE SPECIAL TRANSACTIONS (N.R.S.T.)

$$= \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضرائب وقبل الأرباح أو (الخسائر) من العمليات الاستثنائية}}{\text{متوسط الموجـ ـودات}}$$

تقيس هذه النسبة أرباح البنك من مصادر دخله العادية الإيرادات من التسليفات، الاستثمارات والعمولات من الخدمات المالية الأخرى، الخ...) إلى مجموع الموجودات المنتجة للإيرادات. ولا تشمل العمليات غير العادية (مثلاً بيع أملاك البنك أو تجهيزاته، الخ...). وتختلف هذه النسبة بالتالي عن نسبة عائد الموجودات بكونها لا تلحظ فيها الأرباح أو الخسائر الاستثنائية والضرائب المدفوعة عليها.